ملخص البحث المعنون بـ

التطور التاريخي للمؤسسة العمومية الإقتصادية في الجزائر:

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات الاقتصادية والطموحات التي بنتها وتبنيها الجزائر عليه، ارتأينا أن نتطرق إلى أهم التحولات التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وأهم المراسيم والقوانين التي جاءت إثرها، ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

شهد الاقتصاد الجزائري ومؤسساته مصاعب جمى، وبالجملة غداة الاستقلال بفعل التبعية الخانقة التي عرفتها، واختلال توازنه العام، الأمران اللذان يعدان من أبرز التركات الاستعمارية، ونتيجة للسياسات التي انتهجتها فرنسا خلال تلك الحقبة من التاريخ، عانى الاقتصاد الجزائري من عدة صعوبات وعراقيل.

وقصد توفير الإطار التنظيمي للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتجسيد سياسة التصنيع بعيد الأفق، سارعت السلطات السياسية وقتها إلى إلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر، وصولا إلى تأميم الشركات الأجنبية، هذه الأخيرة عرفت ما قبل الثمانينات تطورات مهمة وأشكال عدة، تمثل أساسا في.

مرحلة التسيير الذاتي 1966/1962

تعد تجربة التسيير الذاتي وليدة الظروف التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، نتيجة الدمار الذي خلفه المستعمر، مما أدى إلى تعطل دور الإنتاج، لم تثن هذه الأوضاع والصعوبات من عزيمة العمال الجزائريين والفلاحين الذي تحركوا بصورة تلقائية وعفوية، وقاموا بتسيير هذه المزارع، وقد أدى هذا إلى نمط "التسيير الذاتي"، فما كان من السلطات السياسية وقتها إلا تزكية هذا النوع من الإدارة.

مرحلة الشركة الوطنية 1970/1966

ارتسمت ملامح هذه المرحلة بعد ظهور التصحيح الثوري بتاريخ 19جوان 1965 الذي يوصف بأنه منعرج حاسم وتحول جذري في كيان المجتمع الجزائري، والانطلاقة الفعلية لتطبيق الاشتراكية كفكر ونموذج اقتصادي، ويتم ذلك من خلال استغلال كل الثروات الوطنية بطريقة مدروسة، وتجنيد كل الطاقات الحية في البلاد، وبالأخص العمل وانصب التصحيح الثوري في بداياته على الجانب السياسي ثم تصحيح اقتصادي واجتماعي يهدف إلى تحسين ظروف المعيشة، وتحقيق حاجات الشعب الأساسية.

تعتبر الشركة الوطنية من أشخاص القانون الخاص فيطبق عليها القانون التجاري، إلا أن تمتّعها بخصائص الشخص المعنوي العام يفتح المجال لخضوعها للقانون العام ويظهر ذلك في عدة نقاط أهمها، الطريقة التي تنشأ بها، تنظيمها وهيكلتها، رابطة التبعية التي تعطي الحق للسلطة العامة بممارسة الرقابة وطبيعة الأموال التي تعتبر من الأموال الخاصة للدولة.

حيث أن الشركة الوطنية أو الشركة ذات الرأسمال العام تقنية تلجأ إليها الدولة من أجل ممارسة نشاطات صناعية أو تجارية، متخذة بذلك شكل شركة المساهمة التي تعود ملكيتها للشخص المعنوي العام أو بمساهمة أشخاص معنوية عامة أخرى بهدف تحقيق مشروع عام أو إدارة مرفق عام

و كسابقتها أدى تدهور ظروف العمال، والمطالبة بتحسين الخدمات ورفع الأجور إلى بداية ارتسام ملامح فشل الشركات الوطنية التي كانت تعاني من صعوبات في تسييرها جراء حجمها الكبير، والبيروقراطية، وسوء المعاملة بين الإدارة والعمال والمشرفين، مما أدى إلى تفاقم الوضع، والإضراب والاحتجاج.

مرحلة التسيير الإشتراكي 1988/1971.

يتم تطبيق النظام الاشتراكي في إطار المؤسسة الاشتراكية التي هي ملك للدولة، تابع للقطاع العام، تتولى الدولة الاستثمار فيها، ومشاركة العمال في إدارتها وتسييرها وهي تسير حسب المبدأ الاشتراكي، يتكون رأسمالها من أموال عامة، وتتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وتتضمن وحدة أو عدة وحدات، ويعتبر عمالها منتجون ومسيرون في آن واحد جاء هذا النظام لتكريس الديمقراطية في عالم الشغل، وإشراك العمال في تسيير واتخاذ القرارات، وممارسة الرقابة، وتحسين ظروفهم، ورفع مستواهم الاقتصادي الاجتماعي الثقافي والتقني، ورفع مستوى الإنتاج الوطني، وتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

-قرار التخطيط الإجباري، الذي يعتبر كخطوة هامة لمساعدة الدولة، ليس فقط لضمان -مراقبة تسيير النشاطات الاقتصادية حسب، بل ولتتدخل فعليا في كل وظائف الشركات.

-قرار تأميم المحروقات الصادر يوم 24فبراير .1971.

-مجموعة النصوص الخاصة بالثورة الزراعية في 8نوفمبر ،1971وكان ذلك في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973الذي كان منصبا على تدعيم الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي.

الاقتصاد الجزائري وبداية الإصلاح:

تركزت الإصلاحات في الدول الاشتراكية سابقا حول إشكالية: المركزية/ اللامركزية الخطة/ السوق، وكذا الدور الذي يجب على الدولة أن تلعبه، وحدود صلاحياتها، هذا الدور أخذ في التراجع خلال الثمانينيات في جميع النشاطات الأساسية اقتصادية كانت أم اجتماعية، مع ظهور الاقتصاديات الرأسمالية، التحولات السابقة ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد أن تأكد بأن السياسات السابقة لم تأت أكلها، بأن خيار الصناعات الثقيلة المصنعة غير منتج.

كانت رغبة المخطط الجزائري في تدعيم التخطيط كوسيلة لتسيير الاقتصاد، مع التوجه نحو اللامركزية واضحة للعيان، وتجسدها من خلال المخطط الخماسي الأول الذي جعل كأداة للحد من الاختلالات داخل الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت كانت المتطلبات الجديدة تقتضي وضع سياسة صناعية لتستجيب إلى تلبية حاجات الطلب الداخلي من السلع والخدمات، وتحسين تكامل النسيج الصناعي، وتوزع الإنتاج الموجه للتصدير خارج قطاع المحروقات.

اعادة الهيكلة المالية و العضوية للمؤسسة :

حمل التقرير الذي سبق إعداد المخطط الخماسي الأول) (84-80انتقادات كثيرة مست في مجملها طرق تسيير المؤسسة الاقتصادية بعامة، والمؤسسة العمومية، ومدى فاعليتها بخاصة، وذلك من خلال كشف نقاط الاختلال، وتقديم اقتراحات لمعالجتها وركزت على تجنب إنشاء مؤسسات من النوع الكبير،حيث أنه لا يمكن تسييرها ومراقبتها، وتصاحبها تكاليف عامة كبيرة، واتجهت الحكومة إلى إنتاج وحدات إنتاجية من الحجم الصغير والمتوسط، وإشراك القطاع الخاص في ذلك، خاصة النشاطات الحرفية الخدمية، والتوزيع بالتجزئة، لذلك عمدت السلطات على تفتيت المؤسسات الكبرى إلى عدة مؤسسات، مثلما حدث مع شركتي "سونطراك" و"سوناكوم" على سبيل المثال.

إستقلالية المؤسسة العمومية الإقتصادية :

والهدف من الاستقلالية هو إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وفك قيود الرقابة التي كانت مفروضة عليها بإطار حرية أكبر للمسير في اتخاذ القرار، رافقها صدور مجموعة من القوانين التشريعية لتهيئة الشروط اللازمة لتطبيقها:

-قانون 88-01المؤرخ في 12جانفي 1988يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية..

-قانون 88-02المؤرخ في 12جانفي 1988المتعلق بالتخطيط.

-قانون 88-03المؤرخ في 12جانفي 1988المتعلق بصناديق المساهمة.

-قانون 88-04المؤرخ في 12جانفي 1988المتعلق بتعديل القانون التجاري، ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

مرحلة اعادة تأهيل المؤسسات العمومية الإقتصادية :.

تم التأسيس في الجزائر بداية من 2007لاستراتيجيه جديدة للتصنيع أعدتها وزارة المساهمة والترقية، الاستثمارات تعتمد على توجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات ميزة تنافسية وقيمة مضاعفة عالية.

تم تسطير جملة من الأهداف تسعى الإستراتيجية الجديدة لتحقيقها في الآجال المتوسطة والطويلة منها:

-القضاء على الأداء السلبي والهزيل.

- التقليل من التبعية.

-تنويع الصادرات والتنمية التدريجية.

-إعادة النظر في الدور الحقيقي الذي يجب على الدولة أن تلعبه في المجال الاقتصادي

-الثورة الهادئة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أكثر من 27400مؤسسة في سنة .2000.

وخلاصة يمكن القول أن المشرع أعطى طابعا مزدوجا للمؤسسة العمومية الاقتصادية فمن جهة أخضعها للأحكام العامة للقانون التجاري طبقا لما تنص عليه المادة 05من الأمر ،01-04وهذا على أساس أنها شركات تجارية تبعا لخاصية المتاجرة التي تتسم بها المؤسسات العمومية الاقتصادية، ومن جهة أخرى وتماشيا مع طابعها العمومي فقد وضع بعض الاستثناءات والأحكام الخاصة بها حيث تبقى تخضع لبعض أحكام القانون العام،وهدف المشرع من وراء كل هذا هو إعطاء فعالية أكثر ومردودية أحسن للمؤسسات العمومية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، وتوفير الضمانات والتحفيزات اللازمة للمستثمرين، لتهيئتها للدخول في مجال المنافسة على المستوى المحلي، وعلى المستوى الدولي أيضا، إلا أن هذا الطابع – الطابع العمومي– لم يكد يلبث مع التطورات

الجديدة حيث أوشك على الزوال وهذا ما يتضح جليا في قانون المالية 2016 حيث تنص المادة 62 منه على " يجب على المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تنجز عمليات شراكة عن طريق فتح الرأس المال الاجتماعي لفائدة المساهمة الوطنية المقيمة طبقا للتشريع الساري المفعول، الاحتفاظ بنسبة 34%من مجموع الأسهم أو الحصص الاجتماعية، يمكن المساهم الوطني المقيمبعد انتهاء مدة 05سنوات وبعد اجراء المعاينة قانونا على احترام جميع التعهدات المكتتبة، رفع أمام مجلس مساهمات الدولة، خيار شراء الأسهم المتبقية، في حال موافقة المجلس، تتم عملية التنازل بالسعر المتفق عليه مسبقا في ميثاق الشركاء، أو بالسعر الذي يحدده المجلس . تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المرجع : مداح يوسف ، فئات المؤسسات العمومية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ، السنة الجامعية 2015 ، 2016 ...

عبد الله قادية ، الإطار القانوني للمؤسسة العمومية في الجزائر كعون إقتصادي ، مجلة جامعة الشارقة ، المجلد 16 العدد 1 يونيو 2019